

اعلاميون وحقوقيون يوقعون على عريضة طالب الخليفي بسحب مشروع قانون الصحافة الإلكترونية — للنشر ان تفضلتم

الاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية
المكتب التنفيذي

عريضة للمطالبة بسحب مشروع مدونة الصحافة والنشر - الشق المتعلق بالصحافة الإلكترونية

بتاريخ 18 أكتوبر 2014 وبفضاء بيت الصحافة بطنجة، كشف مصطفى الخليفي وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة بعد انتظار طويل، عن مشروع ما سمي بمدونة الصحافة والنشر، بعد أن تم ترتيب الساحة الإعلامية على المقاس، وبعد أن صممت الوزارة على نهج مقاربة تشاركية ناقصة ومعاقودون نص تنظيمي حتى الآن، حيث تم إقصاء العديد من الإطارات والفعاليات من المشاركة الفعلية في هذا المشروع الذي سيرهن الإعلام المغربي لعقود من الزمن .

ومن خلال قراءتنا لهذا المشروع اتضح أنه أتى ببنود معقدة ومكبلة للعمل الصحفي الإلكتروني الجاد والمسؤول، وبعد أن اقترب موعد تقديمها للبرلمان لمناقشتها والمصادقة عليها، طالب الأسماء الموقعة أسفله السلطات المغربية بالتعقل، وسحب المدونة خاصة الشق المتعلق بالصحافة الإلكترونية - وإعادة فتح النقاش من جديد، وإشراك جميع الفاعلين والإطارات الممثلة لمختلف التعابير الإعلامية، في أفق إنصاج صيغة متواافق عليها تتناسب والسياق الوطني والإقليمي الذي ينادي بالحرية .

الأسماء الموقعة :

- 1) عبد الله أفتات - رئيس الاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية
- 2) صبري الحو - محامي، خبير في القانون الدولي، ورئيس المركز المغربي للحريات والحقوق
- 3) محمد قلاش - أمين مال الاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية فرع

طنجة

- 4) أحمد بوعشرين الأننصاري - ناشط جماعي وإعلامي
- 5) رضوان القسطيط - صحفي بشبكة أنباء الشمال
- 6) يحيى بن الوليد - أكاديمي وجامعي
- 7) يوسف الوهابي العلمي - مدير موقع خبر طنجة
- 8) عبد المغيث مرون - رئيس فرع طنجة أصيلة لاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية
- 9) محمود عبا بو - صحفي ومراسل إذاعي - عضو اتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية - فرع المضيق
- 10) أيوب الخياطي - طالب بالمعهد العالي للتدبير ووسائل الإعلام وصحفي بموقع طنجاوي
- 11) عصام الصغير - صحفي بجريدة الحقيقة الورقية ومقاول
- 12) المهدى المصالحي - صحفي وناشط إلكتروني
- 13) أحمد العمراني - عضو المجلس الوطني للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان
- 14) حفيظ زرزان - صحفي وكاتب رأي - هيئة تحرير شبابكم وصوت آسفى
- 15) مصطفى حيران - مدير موقع "أخبركم"
- 16) محمد حقيقى - المدير التنفيذي وممثل الرابطة العالمية للحقوق والحريات بالمغرب
- 17) بشرى الدويب - مهتمة بالشأن الإعلامي والكتروني خاصة
- 18) رحال بن شماش - مدير موقع شبكة أنباء الشمال
- 19) أحمد الزوجال - صحيفة "صدى نيوز" الرقمية
- 20) عبد اللطيف حسني - مدير نشر مجلة وجهة نظر
- 21) منير أفقير - صحفي بجريدة لاديبيش

- (22) محمد المساوي - مدير موقع "أنوال بريس".
- (23) عبد المنعم الرفاعي - محام رئيس الجمعية المغربية لحقوق الانسان بطنجة
- (24) عثمان بن شقرنون - إعلامي وباحث في تاريخ الصحافة
- (25) عبد القادر زعري - كاتب صحفي
- (26) حميد المهدوي - صحفي
- (27) الورغي ياسين - مدير موقع "تارك 24"
- (28) عمر اطريميانيالانجري محام بهيئة طنجة
- (29) رضوان زريعة، طالب حقوق وكاتب مقالات الرأي
- (30) محمد يت حسain - مراسل صحفي
- (31) علي أنوزلا - صحفي
- (32) ياسين العشيري مدير موقع طنجة 24
- (33) بشري النوري - كاتبة مقالات رأي
- (34) عبد الوافي العلام - مدير موقع ريحانة برس الإخباري
- (35) محمد عبيد - مدير موقع افران أون لاين
- (36) عبد المنعم المساوي - أنوال بريس
- (37) علي المرا بط - صحفي
- (38) عمار قشمار - المرصد المغربي للإعلام الالكتروني
- (39) الحسن فاتحي - موقع تنغير بلوس
- (40) رجاء الشامي صحافية
- (41) محمد الخضرى مهندس دولة، كاتب رأي
- (42) أحمد إفزارن - إعلامي
- (43) نعيمة الكلاف - محامية

- (44) ادريس عاصيـ المرصد المغربي للاعلام الالكتروني
- (45) خديجة جنان - محامية - حقوقية
- (46) خالد الصلعي - كاتب صحفي
- (47) جمال العسري ناشط حقوقـي
- (48) عبد الحكيم الصديقي - رئيس فرع الاتحاد المغربي للصحافة الالكترونية بتتنغير، كاتب ومدون
- (49) رشيد وفاق - مهتم بالشأن الإعلامي
- (50) محمد البخليفي - مدير موقع باب ناظور
- (51) ناصر موحى - مؤسس موقع يـنا يـري
- (52) محمد العربي بن عثمان - جامعي
- (53) ابراهيم أولعربي - إعلامي مقيم بإيطاليا
- (54) ادريس السدراوي - رئيس الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان - مدير موقع "ديركتيفي"
- (55) الحسين المجدوبي - مدير صحيفة "ألف بوست"
- (56) أحمد ابن الصديق - مهندس و كاتب رأي
- (57) فتيحة أعرور- إعلامية وناشطة حقوقـية
- (58) العتيق مراد - مدير موقع "الصحراء سكوب"
- (59) صليحة بحراف - صحفـية - مديرـة موقع "أش بـريس"
- (60) عبد الله تاكري - هيئة تحرير جريدة اشتوكـة 24
- (61) أكرصاصـ أحمد - صحفي وناـشـط حقوقـي
- (62) مـجد الدـين سـعـودـي - مدـير موـقـع آـنـوالـ24
- (63) ابراهـيم الـكتـبي - مدـير موـقـع دـادـس بـريس
- (64) يوسف الصـابـحـ - مـدون وناـشـط صحـفي

- (65) محسن بيوض - عضو المرصد الدولي للإعلام و الدبلوماسية الموازية - مدير موقع 'الجديد نيوز'
- (66) مصطفى السباعي -الأمين العام الشبكة المغربية لحقوق الإنسان - صحفي
- (67) الحسين العمراني مدير أزيلال أو نلاين
- (68) محمد طماوي مراسل أزيلال أو نلاين
- (69) محمد كسوة مراسل أزيلال لأنلاين
- (70) خالد شيخي مراسلان لأنلاين
- (71) أحمد ونشاش مراسلان لأنلاين
- (72) أحمد الورديني مراسلان لأنلاين
- (73) نورة الصديق مراسلة أزيلال لأنلاين
- (74) محمد الرزقاوي مدير السراغنة أو نلاين
- (75) مصطفى أيت لبيض - مدير مراكش وأنلاين
- (76) ابراهيم بن حسو مديربني ملاؤنلاين
- (77) بوعبيد قبليان مدير الفقيه بن صالح وأنلاين
- (78) محمد باجي مدير خنيفرة وأنلاين
- (79) ادريس عاصيم المنسق العام لشبكة وأنلاين ويقين بريس
- (80) محمود مدواني المدير العام لشبكة وأنلاين ويقين بريس
- (81) محمد المروابي - ناشط حقوقى
- (82) حميد بوفوس - مدير موقع " آش واقع "
- (83) عزيز اغبالو - نقابي
- (84) أسماء لوهاب- مدير موقع "أخبارنا .نت"
- (85) هشام المالكي- مدير جريدة رימה بريس

- (86) محمد العلوي - رئيس الرابطة الجهوية للصحافة المستقلة
- (87) محمد إنفي- كاتب رأي
- (88) المهدى النهري - رئيس تحرير جريدة صرخة المواطن
- (89) رضا بن عثمان - باحث جامعي
- (90) بوشعيب حمراوي مدير نشر موقع بدليل بريس - النائب الأول لنقابة الصحافيين المغاربة
- (91) عبد الله بوفيم- مدير صحيفة الوحدة- المغرب
- (92) محمد المدنى - أكاديمي وأستاذ جامعي
- (93) المهدى أرسلان - مدير نشر موقع أزيلال الحرة
- (94) محمد عالي فضيلي - مدير موقع صحراء بريس
- (95) نورالدين بن لحسن - مدير جريدة تنغير انفو
- (96) عبد الرحيم الخايف مدير موقع " تربية أنفو "
- (97) عمر أهرو - صحفي بموقع طنجة سبور
- (98) شريف الششاوى - كاتب رأي *موقع تاركىست²⁴*
- (99) شاطر الحسن - مدير موقع تمازيرت بريس
- (100) عبد الحق خرباش مدير hakikanews.net
z253176

الاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية

المكتب التنفيذي

بيان الاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية حول القوانين المتعلقة بالصحافة والنشر

في الوقت الذي كان ينتظر فيه العاملين في الإعلام الإلكتروني ومكوناته المعترضة الاستماع إليهم وإلى احتياجاتهم ومقترناتهم ومطالعهم، يتفاجأ الجميع بتعمير القوانين المتعلقة بالصحافة والنشر في المجلس الحكومي دون مقاربة تشاركية حقيقة كما تنص على

ذلك الوثيقة الأساسية للبلاد في ضرب سافر لمبدأ أساسي في دستور تم إقراره سنة 2011 .

وتتضمن المشاريع المشار إليها موادا تشكل خطرا كبيرا على الحرية داخل الفضاء الرقمي، وتضرب في العمق كل الشعارات التي يتحدث عنها المشروع في ديبلوماسيته، يجعل الاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية يبدي تخوفه من مستقبل حرية الصحافة الإلكترونية، كما أن المشروع لم يحظى على مستوى ساحة الإعلام الإلكتروني بالوقت الكافي من النقاش كما سبق وأن حث على ذلك خطاب سابق للملك .

وفي سياق التحدي الذي يبديه وزير الاتصال في استمرار تهميشه للمكونات المعنية بالإعلام الإلكتروني، ومنها أساسا الاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية، بشأن النقاش المفروض فيه أن يكون تشاركيا حول القوانين المتعلقة بالصحافة والنشر، وبعد قرب تقديمه للبرلمان بغرفتيه للمصادقة، وبعد ظهور بوادر عجلة الحكومة في إخراج هذا المشروع إلى النفاذ الفعلي، وسط انتقادات توسيع دائرتها في المدة الأخيرة، يسجل المكتب التنفيذي للاتحاد ما يلي:

- يستغرب من ادعاءات وزير الاتصال بنهج وزارته "مقاربة تشاركية" في إعداد مدونة الصحافة والنشر على مستوى الصحافة الإلكترونية، في غياب نص تنظيمي، ويطلب وبشكل عاجل إعداد قانون تنظيمي يحدد إجراءات المشاركة ومساطرها وحدودها وطبيعتها، وفي انتظار ذلك فإننا نعتبر أن غياب القانون التنظيمي لا يعني مصادرة حق العاملين في الإعلام الإلكتروني الدستوري، ويعتبر عدم إشراك الصحافة الإلكترونية انتهاك فظيع لمبدأ "الديمقراطية التشاركية"، ولا بد من الإشارة إلى أنها تميز ما بين الإخبار والتشاور والإشراك، ونعتبر أن سلوك الوزارة لا يعدو أن يكون "إخباريا" لم يصل لمرحلة "التشاور" فبالأحرى أن يصل إلى "الإشراك" .

- يستنكر بشدة تخلی وزير الاتصال عن التزاماته السابقة، خاصة في ما يتعلق بمضامين "الكتاب الأبيض لتأهيل الصحافة الإلكترونية ، تحديات وТОوصيات" الذي يعتبره مرجع أساسی وأرضية معتبرة للانطلاق في إعداد قانون للصحافة الإلكترونية يساير ويلبي طموحات الفاعلين، فالتوصيات التي بها هذا الكتاب لا زالت حبرا على ورق.

- يعتبر وضع الصحافة الإلكترونية ضمن مدونة الصحافة والنشر في سلة واحدة مع الصحافة الورقية أمر لا يستقيم، ولا يتنااسب ومعطيات الواقع، ويشير مرة أخرى إلى الكتاب الأبيض الخاص بالصحافة

الإلكترونية الذي جاء بتوصيات غاية في الأهمية، وأعطى أهمية خاصة للتكوين الذي لا نجد له أثرا في الواقع سوى لقاءات هنا وهناك لا تفي بالغرض ومعظمها وراءها إطارات الفاعلين، بسبب غياب الإرادة الحقيقية للوزارة على هذا المستوى، ومن هذا المنطلق فالاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية يرى أن تكوين وتأهيل الحقل الإعلامي الإلكتروني يسبق التقنيين، وبالتالي فخطوة إعداد قانون للصحافة الإلكترونية فيها الكثير من التسوع .

- يسجل بالكثير من الحسرة التراجعات التي يشهدها نص مشروع مدونة الصحافة والنشر، فكلما أخذنا مسافة من الحراك الذي شهده المغرب سنتي 2011 و 2012، إلا وسجلنا تراجعات على مجموعة من المستويات، فإذا أخذنا أول صيغة سنجدها رغم ملاحظاتنا عليها متقدمة بالمقارنة مع آخر صيغة نشرتها وزارة الاتصال .

- يعتبر إجراءات إنشاء صحيفة إلكترونية ضمن مشروع مدونة الصحافة والنشر غاية في التعقيد والتقييد، وإذا كان في الأصل أن يأتي القانون ليبسيط الحرريات لا أن يقيدها، فإن المشروع على هذا المستوى جاء بشروط مبالغ فيها، فالبحث عن ولادة قانونية لصحيفة حرة يتطلب القيام برحمة مكوكية عبر العديد من المؤسسات خاصة والجميع يعرف طبيعة الإدارة المغربية، ثم ما معنى طلب تصريح لمزاولة أنشطة هي من صميم العمل الصحفى ؟ ولماذا المرور عبر كل هاته المؤسسات لوضع تصريح التأسيس ؟ ولماذا كل تلك الوثائق (المادة 20) من أجل إنشاء صحيفة إلكترونية ؟ وما معنى تجديد رخصة التصوير المسلمة من طرف المركز السينمائي المغربي كل سنة، رغم أن التصوير هو من أساسيات الصحافة الإلكترونية ؟ ولماذا الترخيص من طرف الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، إذا كنا سنأخذ ترخيص من جهة المركز السينمائي المغربي ؟ ألا يظهر من كل هاته الإجراءات أن العبث هو العنوان .

- يعتبر الشروط الموضوعة لحيازة البطاقة المهنية التي هي من أساسيات إدارة النشر هدفها تنحية المئات من المواقع الإلكترونية ، وهو ما يعني تحكما في المشهد الإعلامي الإلكتروني، وهو بمثابة خنق لحرية الصحافة، وهو ما يعني بالأوضح فتح الباب أمام أصحاب الأموال لتشكيل ساحة للإعلام الإلكتروني على المقاس .

- يذكر مجددا على أنه ليس كل من يتتوفر على بطاقة وزارة الاتصال (وضع غير طبيعي أن تسلم الوزارة التي لا توجد إلا في الدول الغير الديمقراطية) هو مهني، فالعديد من المواقع الإلكترونية لا تتتوفر

على بطاقة الوزارة وهي إلى المهنـية أقرب، بالمقابل مـوقع إلكترونية أـمـتروـها بـبطـاقـات الـوزـارـة وهي بـعـيـدة كلـ الـبعـد عن أـخـلـقـيـات المـهـنـة وأـعـرـافـها، وبـالـمـنـاسـبـة يـسـتـنـكـرـ المـكـتبـ التـنـفـيـذـيـ لـلـاتـحـادـ المـغـرـبـيـ لـلـصـاحـافـةـ إـلـكـتـرـوـنـيـةـ بـشـدـةـ منـحـ جـائـزـةـ الصـاحـافـةـ التـيـ تـنـظـمـهاـ وزـارـةـ الـاتـصالـ لـمـوقـعـ إـلـكـتـرـوـنـيـ يـمـسـيـ عـلـىـ السـبـ وـيـصـبـحـ عـلـىـ القـذـفـ، وـيـعـتـبـرـهاـ تـشـجـيـعاـ لـمـوـاـقـعـ إـلـكـتـرـوـنـيـةـ الغـيرـ مـهـنـيـةـ، وـيـطـالـبـ بـإـعـادـةـ النـظـرـ فـيـ شـرـوـطـ هـذـهـ جـائـزـةـ التـيـ مـنـ المـفـروـضـ أـنـ يـشـارـكـ فـيـهاـ جـمـيعـ بـمـاـ فـيـ ذـلـكـ الغـيرـ مـتـوـفـرـةـ عـلـىـ الـبـطـاقـةـ الـوزـارـيـةـ .

- يستنكـرـ بشـدـةـ وـبـكـلـ الـلـغـاتـ تـخلـيـ وزـيـرـ الـاتـصالـ عـنـ وـعـودـهـ السـابـقـةـ، حـينـ تـرـكـ بـقـاءـ الـعـقـوبـاتـ السـجـنـيـةـ عـلـىـ جـرـائمـ الصـاحـافـةـ عـبـرـ فـتـحـ نـافـذـةـ عـلـىـ الـقـانـونـ الـجـنـائـيـ، بـخـصـوصـ ماـ يـسـمـىـ بـالـثـوـابـ الـثـلـاثـةـ (ـ الـمـلـكـيـةـ، الـاسـلـامـ، الـوـحـدـةـ الـتـرـابـيـةـ)ـ، كـمـاـ تـضـمـنـ الـمـشـرـوـعـ تـعـرـيـفـاتـ فـضـفـاضـةـ لـجـرـائمـ الـقـذـفـ التـيـ تـنـرـكـ لـلـقـاضـيـ سـلـطـةـ تـقـدـيرـيـةـ كـبـيرـةـ، كـمـاـ أـنـ الـمـشـرـوـعـ الغـرـيـبـلـمـ يـضـعـ سـقـفـاـ لـلـتـعـوـيـضـاتـ التـيـ يـحـكـمـ بـهـاـ الـقـضـاـةـ ضـدـ الـمـؤـسـسـاتـ الـصـحـفـيـةـ (ـ 600ـ مـلـيـونـ ضـدـ الـمـسـاءـ وـ130ـ، مـلـيـونـ ضـدـ اـخـبـارـ الـيـوـمـ، وـ500ـ مـلـيـونـ ضـدـ حـسـنـ الـعـلـويـ)ـ وـغـيـرـهـاـ كـثـيرـ منـ الـتـعـوـيـضـاتـ الـمـبـالـغـ فـيـهاـ وـالـغـيرـ مـقـبـولـةـ، وـالـتـيـ تـهـدـفـ إـلـىـ إـغـلـاقـ الصـحـفـ وـلـيـسـ تـعـوـيـضـ الـمـتـضـرـرـيـنـ، كـمـاـ تـثـبـتـ الـوـقـائـعـ وـالـمـعـطـيـاتـ .

- يـعـتـبـرـ إـحـدـاثـ مـجـلـسـ وـطـنـيـ لـلـصـاحـافـةـ عـلـىـ أـهـمـيـتـهـ، بـالـشـرـوـطـ التـيـ وـضـعـهـاـ الـمـشـرـوـعـ جـعلـتـ الـصـاحـافـةـ إـلـكـتـرـوـنـيـةـ عـلـىـ الـهـاـمـشـ.

وـعـلـىـ ضـوـءـ الـمـلـاـحـظـاتـ السـالـفـةـ (ـ نـكـتـفـيـ بـهـذـهـ الـمـلـاـحـظـاتـ فـيـ هـذـاـ المـقامـ)ـ فـإـنـ الـمـكـتبـ التـنـفـيـذـيـ لـلـاتـحـادـ المـغـرـبـيـ لـلـصـاحـافـةـ إـلـكـتـرـوـنـيـةـ يـطـالـبـ بـمـاـ يـلـيـ :

أـوـلاـ : يـطـالـبـ بـالـسـحبـ الـفـورـيـ لـمـشـارـيـعـ قـانـونـ الـصـاحـافـةـ خـاصـةـ فـيـ الشـقـقـ الـمـتـعـلـقـ بـالـصـاحـافـةـ إـلـكـتـرـوـنـيـةـ، وـإـعـادـةـ النـقـاشـ منـ جـدـيدـ بـمـشارـكـةـ مـخـتـلـفـ الـفـاعـلـيـنـ وـالـمـكـونـاتـ الـمـمـثـلـةـ لـلـإـعـلـامـ إـلـكـتـرـوـنـيـ الـذـيـ يـعـتـبـرـ أـبـرـزـ مـنـ تـمـ تـغـيـيـبـهـمـ عـنـ هـذـاـ النـقـاشـ الـذـيـ لـاـ يـتـكـرـرـ دـائـماـ، وـالـذـيـ سـيـرـهـنـ الـصـاحـافـةـ إـلـكـتـرـوـنـيـةـ لـعـقـودـ مـنـ الزـمـنـ.

ثـانـيـاـ : يـنبـهـ مـجـدـداـ الـعـامـلـيـنـ فـيـ الـإـعـلـامـ إـلـكـتـرـوـنـيـ إـلـىـ مـاـ يـحـاكـ ضـدـهـمـ، وـأـنـ الـمـشـرـوـعـ إـذـاـ مـرـ بـشـرـوـطـهـ وـمـضـاـمـيـنـهـ الـحـالـيـةـ سـيـكـونـ وـبـالـ عـلـىـ السـاحـةـ الـإـعـلـامـيـةـ.

ثـالـثـاـ : يـعـتـبـرـ الـمـشـرـوـعـ غـيرـ دـسـتوـرـيـ بـالـنـظـرـ لـخـرـقـ مـبـدـأـ أـسـاسـيـ فـيـ الـوـثـيقـةـ الـأـسـاسـيـةـ لـلـبـلـادـ، مـتـعـلـقـ بـ"ـالـدـيمـقـراـطـيـةـ التـشـارـكـيـةـ"ـ، وـيـطـالـبـ

بوضع قانون تنظيمي يحدد إجراءات المشاركة ومساطرها وحدودها وطبيعتها .

رابعا : يدعو الهيئات الإعلامية والحقوقية وكل المدافعين عن حرية التعبير إلى التصدي بحزم لهذا المشروع الخطير .

خامسا : يعلن بدایة نقاش داخلي جدي حول إمكانية حل الاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية احتجاجا على تمرير هذا المشروع دون إشراك الفاعلين، ولما يتضمنه من تراجعات خطيرة .

عن المكتب التنفيذي للاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية

الرئيس : عبد الله أفتات

01 فبراير 2016

